جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

دور المراقب الدولي في الرقابة على إجراءات العملية الانتخابية العراق أنموذجاً

بحث تقدم به الطالب

حسنين هاشم حسن الزاملي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهو جزاء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون العام

بأشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد علي محمد علي بحر العلوم (قدس الله اثره)

بأشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

خالد غالب مطر

١٤٤٧هـ

٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾

سورة الأحزاب الآية ﴿٥٢﴾

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

الحمد لله أهل الحمد والثناء داحي الأرض ورافع السماء الذي وفقني لطلب العلم وسهل لي قصدي

إلى الذي علّمني الحب والوفاء وعلمني العطاء دون انتظار

إلى الغالي أبي العزيز

إلى التي ربتني على حب علي وآل علي عليها السلام وغذتني صافي الوفاء والولاية

أمي الغالية

إلى من كنت أرجو أن يكون حاضراَ معي لكن اختاره ربه ليكون بجواره إلى أستاذي الفذ سماحة حجة الإسلام والمسلمين "**الأستاذ المساعد الدكتور محمد علي محمد علي بحر العلوم** " لروحك الروح والريحان

وحشرك الله مع محمد واله صلوات الله عليهم أجمعين

وألى جناب الاستاذ الدكتور خالد غالب مطرمتمنين له الشفاء العاجل

إلى رياحين حياتي الى من أرى الأمل في أعينهم

إخوتي الأفاضل

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي علم الإنسان بالقلم، ووهبه ما لم يكن يعلم، الحمد لله المنّان الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، ومدبّر أمور الليالي والأيام بحكمته، فجعل كل شيء يجري وفق نظامه المحكم. ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. أحمد الله تعالى على فضله الذي أغدق عليّ الخير الكثير، والعلم الوفير، وعلى توفيقه لي في إنجاز هذا العمل، الذي أسأل الله أن يجعله عبادة خالصة لوجهه الكريم. وبعد أن أنهيت هذا البحث بفضل الله، أتقدم بخالص الشكر إلى معهد العلمين، ذلك الصرح العلمي الكبير الذي تميز بعطائه العلمي، وبالأخص قسم القانون الذي تشرفت فيه بتلقي العلم على أيدي نخبة من الأساتذة الأفاضل، و أتاح لي فرصة الحصول على شهادة الدبلوم العالي بتخصص الانتخابات والحكم الرشيد

و أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المساعد الدكتور محمد علي محمد علي بحر العلوم (قدس سره) الذي اختاره ربه ليكون بقربه فقبضه إليه فرحمك الله يا استاذ ورفعك في عليين { مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقاً } [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٦٩]

على ما قدمه لي من علم وإرشاد مستمر نافع وعطاء متميز، وعلى ما بذله من جهد متواصل، وتوجيه منذ بداية مرحلة إعداد الفكرة البحثية، حتى إتمام البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ذلك في موازين حسناتها.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة: على تكرمهم بقراءة البحث وتفضلهم بقبول مناقشتها وتقويمها.

والشكر موصول الى عميد معهد العملين أ.د زيد عدنان محسن والى رئيس قسم القانون العام أ.د صعب ناجي عبود والى سماحة العلامة الدكتور أ.م.د محمد علي محمد بحر العلوم (قدس الله أثره) والى مقرر قسم القانون م.د كرار حيدر ضياء و أ.د علاء ابراهيم محمود و أ.م.د محمد عبد الرحيم حاتم وم.د راجي نصير دواره و م.د علي عبود مهدي و أ.م.د نجلاء مهدي بحر و أ.م.د خالد غالب مطر(من الله عليه بل صحة والعافية) و أ.م.د هناء إسماعيل ابراهيم

وأشكر كل من أسهم في كتابة هذا البحث خدمة للعلم والمتعلمين والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين

المستخلص

تشكل مراقبة الانتخابات أحد المحاور الرئيسة لعمل المنظمات الدولية لحرصها على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في عموم دول العالم.

ومن خلال المواثيق الدولية ومنها وثيقة كوبنهاكن عام ١٩٩٠ التي اعتلت الدول المشاركة فيها أن إرادة الشعب التي يتم التعبير عنها بالحرية والنزاهة من خلال أجراء أنتخابات دورية ونزايهة, تشكل أساسا لسلطة والشرعية لكل حكومة, التي بيّنت الدور الذي تغطيه عملية المراقبة على الانتخابات من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تجاوز عددها المئات لتتولى الترويج للقيم الديمقراطية عن طريق المساعدة في بناء المنظومة الديمقراطية للدول عن طريق الرقابة على الانتخابات ولما تتمتع بها هذه المنظمات من الدعم المادي القوي من الدول الأوربية ذات الأنظمة اللبيرالية التي تدعي الترويج الى الديمقراطية عن طريقها ونجد هذا الأساس لرقابة في العهود والمواثيق الدولي ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (٢١) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة (٢٥), "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين لسنة ٢٠٠٥," ("وأعلان المبادئ العاليمة لمراقبة حيادية للانتخابات من قبل المنظمات المدنية وميثاق الشرف لمراقبي الانتخابات المدنيين الحياديين لسنة ٢٠١٢)

وتعدُّ المراقبة الدولية على الانتخابات النيابية في عالمنا اليوم من أهم الركائز الأساسية في التعبير الصحيح عن إرادة الناخبين من خلال الرقابة على اجراءات العملية الانتخابية لكي تكون هذه العملية خالية من أي عمليات تزوير أو تلاعب في أي مرحلة من مرحل العملية الانتخابية من خلال تصحيح المسار في حالت كانت هناك مخالفة وإصدار التوصيات التي من شأنها تقليل المخالفات في الانتخابات القادمة ومن خلال هذه المنظمات الحكومية وغير الحكومية فلقد انعكست هذه الضوابط على التشريعات الداخلية للبلدان فيما يتعلّق بالمراقبة الانتخابية, فأدّت الى وضع معايير وضوابط في اعتماد المراقبين الدوليين والمحليين لكونهما طرفاً فاعلاً في مراقبة العملية الانتخابية وأدراته في الدول التي تجري فيها الانتخابات وذلك لكون المراقبين دوليين او محليين يتمتعون بالحيادية والاستقلالية في مراقبة التشريعات والاجراءات الانتخابية المعتمدة في الانتخابات لكي تعبر عن السيادة والشرعية في الوقت نفسه

قائمة المحتويات

المقدمة..... ٦
المبحث الأول : مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية..... ٩
المطلب الأول : تعريف الرقابة الدولية وماهية الاجراءات الانتخابية ١١
الفرع الأول: تعريف الرقابة الدولية ١٢
الفرع الثاني : ماهية الاجرءات الانتخابية..... ٢٩
الفرع الثالث: أهداف وأهمية الرقابة الدولية ٣١
المطلب الثاني: مراحل تشكيل بعثة الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية ٣٧
الفرع الأول:التأصيل التاريخي للرقابة الدولية..... ٣٨
الفرع الثاني : مرحلة تشكيل البعثة الدولية للرقابة علي الانتخابات ٤٣
الفرع الثالث: واجبات المراقب الدولي في مراقبة العملية الانتخابية..... ٥٦
المبحث الثاني: المسؤولية القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية في القانون العراقي..... ٦٥
المطلب الأول: حقوق والتزامات أعضاء بعثات الرقابة الدولية ٦٦
الفرع الأول: الأساس القانوني لحقوق أعضاء بعثة الرقابة الدولية والتزاماتهم ٦٧
الفرع الثاني: أنواع الحقوق والالتزامات الخاصة بأعضاء بعثات الرقابة الدولية..... ٧٤
الفرع الثالث: الصلاحيات التي يتمتع بها المراقب الدولي في القانون العراقي..... ٨٥
المطلب الثاني: النظام الانظباطي لعضو بعثة الرقابة الدولية ٨٨
الفرع الأول: حصانة عضو بعثة الرقابة الدولية ٨٩
الفرع الثاني: الجهة المختصة بمساءلة عضو بعثة الرقابة الدولية ٩٢
الفرع الثالث: النتائج المترتبة على الرقابة الدولية في القانون العراقي ٩٨
الخاتمة ١١٩
المراجع: ١٢٢

المقدمة

تُعتبر الانتخابات الأداة الأساسية التي تتيح للشعوب ممارسة سيادتها بشكل مباشر من خلال اختيار ممثليها في مؤسسات الحكم وصنع القرار. وتمثل الانتخابات أحد أهم عناصر النظم الديمقراطية الحديثة. لضمان مصداقية هذه الأداة، من الضروري أن تُجرى الانتخابات وفق معايير الشفافية والنزاهة والعدالة، وهي معايير لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وجود أنظمة قانونية ومؤسسات انتخابية فعالة، بالإضافة إلى رقابة محايدة ومستقلة. في هذا الإطار، تبرز الرقابة الدولية على الانتخابات كأحد الجوانب المهمة لمراقبة العملية الانتخابية، ووسيلة أساسية لتعزيز الثقة في النتائج، خاصة في الدول التي تعاني من النزاعات أو ضعف مؤسساتها الديمقراطية، كما هو الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

أصبح مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات جزءًا أساسيًا من الخطاب القانوني والسياسي العالمي. وقد فسّرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذه المادة على أنها تفرض التزامًا على الدول بتوفير بيئة انتخابية حرة ونزيهة، مما يبرر دور الرقابة الدولية كوسيلة لمراقبة مدى التزام الدول بهذا الالتزام.

في إطار هذا القانون الدولي، شهدت الممارسة الدولية لمراقبة الانتخابات تطورًا ملحوظًا، حيث انتقلت من ملاحظات غير رسمية إلى عمليات مراقبة منظمة ومهنية تنفذها منظمات حكومية وغير حكومية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، بالإضافة إلى منظمات دولية متخصصة مثل مؤسسة كارتر والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI). وقد أكدت مؤسسة كارتر أن "المراقبة الدولية توفر ضمانات إضافية للشفافية وتعزز المساءلة العامة والثقة الشعبية في العملية الانتخابية".

في السياق العراقي، كانت الرقابة الدولية على الانتخابات عنصرًا أساسيًا خلال المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط النظام في عام ٢٠٠٣. حيث قامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بالإشراف على أولى التجارب الانتخابية الحديثة، ولا سيما انتخابات الجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، واصلت المنظمات الدولية مراقبة الانتخابات العراقية، بما في ذلك انتخابات ٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨ و٢٠٢١. ومع ذلك،

كانت هذه الرقابة تواجه تحديات متعددة، مثل الاتهامات بالتدخل الخارجي، وضعف البنية القانونية والإدارية، وتراجع الثقة الجماهيرية في نتائج الانتخابات.

على الرغم من أن هذه الرقابة ساهمت في منح نتائج الانتخابات طابعًا شرعيًا، إلا أن فعاليتها لا تزال موضوعًا للنقاش الأكاديمي الواسع. يرى بعض الباحثين أن الرقابة الدولية يمكن أن تعزز الإصلاحات الانتخابية، بينما يشكك آخرون في حياد هذه الرقابة ومدى احترامها للسيادة الوطنية. وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا في الدول الهشة مثل العراق، إذ تتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية في تشكيل البيئة الانتخابية.

استنادًا إلى هذا الواقع، يسعى هذا البحث إلى استكشاف الإطار المفاهيمي والقانوني للرقابة الدولية على الانتخابات، مع تحليل التجربة العراقية كنموذج معقد يجمع بين الحاجة إلى الدعم الدولي لبناء مؤسسات ديمقراطية من جهة، والرغبة في الحفاظ على السيادة الوطنية من جهة أخرى. يركز البحث على الإجابة عن التساؤل الآتية:

ما تأثير الرقابة الدولية على نزاهة الانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وهل ساهمت هذه الرقابة في تحسين العملية الانتخابية، أم أنها كشفت عن إشكاليات أعمق تتعلق بالسيادة والفاعلية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، يُقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية. والثاني: المسؤولية القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية في القانون العراقي

اولاً : موضوع البحث

مع تزايد أهمية الديمقراطية كإطار سياسي عالمي، أصبحت الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل الأساس لتحقيق الشرعية السياسية وتعزيز سيادة القانون. في هذا الإطار، أصبحت الرقابة الدولية على العمليات الانتخابية واحدة من أهم الآليات التي تعتمدها الدول والمجتمع الدولي لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، والحد من الانتهاكات أو التلاعب في نتائجها. وقد زادت الحاجة إلى هذه الرقابة بشكل خاص في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال سياسي أو تشهد نزاعات داخلية، مثل العراق بعد عام ٢٠٠٣،إذ أصبح دور المراقب الدولي عاملاً مكملاً ومساعداً للمؤسسات الوطنية في تعزيز الثقة في العملية الانتخابية.

تعدُّ الرقابة على الانتخابات وسيلة أساسية لضمان التزام الأطراف السياسية بقواعد العملية الديمقراطية، وهي تمثل اليوم أحد المؤشرات الرئيسية لشرعية الأنظمة الانتخابية. تلعب الرقابة الدولية، التي تقوم بها منظمات إقليمية أو دولية أو غير حكومية، دورًا حيويًا في تقييم مدى توافق الإجراءات الانتخابية مع المعايير الدولية، سواء من حيث إدارة الاقتراع، أو شفافية النتائج، أو حيادية الجهات المشرفة. تزداد أهمية هذا الدور في الدول التي خرجت من النزاعات أو تعاني من ضعف المؤسسات الديمقراطية، كما هو الحال في العراق، إذ واجهت العملية الانتخابية منذ عام ٢٠٠٥ تحديات سياسية وأمنية وإدارية معقدة، مما استدعى تعزيز وجود المراقبين الدوليين.

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في الآتي:

- توضيح مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات وتعريف المراقب الدولي والإجراءات الانتخابية.
- دراسة مراحل تشكيل بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.
- تقييم الدور القانوني والعملي لأعضاء بعثات الرقابة الدولية وفق التشريعات العراقية.
- تحليل حقوق والتزامات وصلاحيات المراقب الدولي في العراق.
- تقديم توصيات لتعزيز دور الرقابة الدولية بما يحترم السيادة الوطنية ويعزز الشفافية.

ثالثاً:اشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الآتي: كيف تساهم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية في العراق في تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وما هي المسؤوليات القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية وفق القانون العراقي؟ وتنطلق من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما هو تعريف المراقب الدولي ونشأة الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية؟
- كيف يتم تشكيل بعثات الرقابة الدولية وما هي واجباتها الأساسية؟
- ما الحقوق والالتزامات القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية في العراق؟
- ما النظام الانضباطي لأعضاء بعثات الرقابة الدولية ومحدداته؟
- ما النتائج القانونية والعملية المترتبة على الرقابة الدولية في العراق؟

- هل هناك الزام بالتوصيات او التقارير التي تصدرها البعثة الدولية ام لا .
- ما تأثير الرقابة الدولية على نزاهة الانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وهل ساهمت هذه الرقابة في تحسين العملية الانتخابية، أم أنها كشفت عن إشكاليات أعمق تتعلق بالسيادة والفاعلية؟

رابعاً: فرضية البحث

١. ما التعريف القانوني للرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية؟
٢. كيف نشأت الرقابة الدولية وما هي مراحل تشكيل بعثات المراقبة؟
٣. ما الحقوق والالتزامات القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية وفق القانون العراقي؟
٤. كيف ينظم القانون العراقي النظام الانضباطي لأعضاء بعثات الرقابة الدولية؟
٥. ما هي الآثار القانونية والعملية للرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية في العراق؟

خامساً: أهداف البحث

- تقديم تعريف دقيق للرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية ومفهوم المراقب الدولي والإجراءات الانتخابية.
- استعراض مراحل تشكيل بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.
- تحليل الحقوق والالتزامات والصلاحيات القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية في العراق.
- دراسة النظام الانضباطي لأعضاء بعثات الرقابة الدولية.
- اقتراح آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الدولية مع احترام السيادة الوطنية.

سادساً: منهجية البحث

- سيعتمد البحث على مناهج متعددة لتحقيق أهدافه، منها:
- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية المنظمة لرقابة الانتخابات.
- المنهج القانوني المقارن: لمقارنة التشريعات الوطنية بالدولية المتعلقة بحقوق وواجبات المراقبين.

سابعاً : الدراسات السابقة

١) **بحث د.خديجة عرفة محمد،** الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، في بيروت، لبنان، ٢٠٠٩ تناول هذا البحث ماهية الرقابة الدولية وما التأثير الذي تقوم به فرق الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية وبالخصوص في الاقطار العربية بسبب كون هذه الدول حديثة العهد في الديمقراطية وغالباً كانت تسوده نظم الحكم الفردية وبيان الأهمية والغاية للدور فرق الرقابة الدولية في نشر الديمقراطية وتعزيز الطرق السلمية في انتقال السلطة من الشعب الى الحكام التقليل من عزوف الشعب عن المشاركة من حيث وجود رقابة دولية محايدة تعمل بشفافية وقد تناول هذه البحث الرقابة الدولية بشكل عام ولم يركز على المهام والواجبات التي يتتمع بها المراقب الدولي المراقب .

٢) **اطروحة دكتوراة د.سامر محي عبد الحمزة** ,الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراة, كلية القانون ، جامعة بابل، ٢٠١٤ تناوله هذه الأطروحة بيان مفهوم الرقابة الدولية وتاريخه اول محاطاتها الدولية مع مقارنة بين الدول حديثة العهد في الديمقراطية أو ذات الأنظمة الشمولية والانتخابات وكيفية ترسيخ الانتخابات بل صورة الصحية بعيد عن التأثيرات أو التلاعب او التزوير في أي مرحلة من مراحلها وتميز الرقابة الدولي عمّا يشابهما مثل الرقابة المحلية والمساعدة الانتخابية وبين اهم الفروق بينهما وبيان كيفية دعوة وتشكيل فرق الرقابة الدولية ومن هي الجهة التي لها حق المساءلة في حالة المخالفة التي يرتكبها عضو البعثة الدولية تناولة هذه الاطروحة الرقابة الدولية وبيان اهم محطاتها وأهميته ولكن لم يتم توضيح الدور الذي يقوم بها المراقب الدولي في الرقابة على الانتخابات.

٣) **رونزا إبراهيم أبو زيد،** دور اللجان الدولية في مراقبة العملية الانتخابية لمجلس النواب الأردني، ٢٠٢٤، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور اللجان الدولية في مراقبة العملية الانتخابية لمجلس النواب الأردني، حيث تجلت المشكلة الرئيسة في عدم وجود فهم كامل لدور هذه اللجان وقدرتها على رصد الانتهاكات والتجاوزات الانتخابية وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين العملية الانتخابية، وبرزت أهمية الدراسة لدورها في تعزيز النزاهة والشفافية من خلال توضيح كيفية مساهمة اللجان الدولية في تحسين العملية الانتخابية، وتتمثل مشكلة البحث في تقييم فعالية دور اللجان الدولية في مراقبة العملية الانتخابية لمجلس النواب، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المملكة الأردنية الهاشمية تخضع للرقابة الدولية، وأن هنالك تجمعات وتنقلات جماعية لتكثيف الأصوات، وأهم ما أوصت به الدراسة التأكد من حضور جميع المراقبين في أماكنهم التي يجب التواجد فيها

وعلى الرغم من حداثة بحثه الا انه اقتصر على دراسة دور الجان في الاردن ولم ياخذ دور المراقب الدولي بشكل عام .

ثامناً: هكلية البحث

- **المبحث الأول: مفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية**

– المطلب الأول: تعريف الرقابة الدولية وماهية الإجراءات الانتخابية.

الفرع الأول: تعريف المراقب الدولي.

الفرع الثاني: ماهية الإجراءات الانتخابية

الفرع الثالث: أهداف وأهمية الرقابة الدولية

– المطلب الثاني: مراحل تشكيل بعثة الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية.

الفرع الأول: التأصيل التاريخي للرقابة الدولية

الفرع الثاني مرحلة تشكيل البعثة الدولية للرقابة على الانتخابات

الفرع الثالث: واجبات المراقب الدولي في مراقبة العملية الانتخابية.

- **المبحث الثاني: المسؤولية القانونية لأعضاء بعثات الرقابة الدولية في القانون العراقي.**

– المطلب الأول: حقوق والتزامات أعضاء بعثات الرقابة الدولية.

الفرع الأول: الأساس التشريعي لحقوق أعضاء بعثة الرقابة الدولية والتزاماتهم

الفرع الثاني: أنواع الحقوق والالتزامات الخاصة بأعضاء بعثات الرقابة الدولية.

الفرع الثالث: الصلاحيات التي يتمتع بها المراقب الدولي في القانون العراقي.

– المطلب الثاني: النظام الانضباطي لعضو بعثة الرقابة الدولية.

الفرع الأول: حصانة عضو بعثة الرقابة الدولية.

الفرع الثاني: الجهة المختصة بمساءلة عضو بعثة الرقابة الدولية.

الفرع الثالث: النتائج المترتبة على الرقابة الدولية في القانون العراقي.

الخاتمة:

اولاً: الاستنتاجات

ثانياً: المقترحات